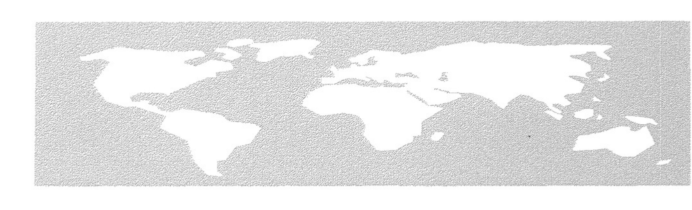
دراسات عالمية



المناخ الأمني في شرق آسيا

سنجانا جوشي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

المناخ الأمني في شرق آسيا

سنجانا جوشي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة "دراسات عالمية" التي تهتم بترجمة أهم الدراسات والبحوث المنشورة في دوريات عالمية مرموقة، متعلقة باهتمامات المركز العلمية، كما تنشر هذه السلسلة الدراسات والبحوث المقدمة من كتّاب وسياسيين عالميين.

دراســـات عــالـمـيـــة

المناخ الأمني في شرق آسيا

سنجانا جوشي

العدد 10

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

● محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of an article authored by Sanjana Joshi and published in the *Asian Strategic Review 1994-1995* by the Institute for Defense Studies and Analyses (IDSA) in New Delhi, India. ECSSR is indebted to the author and to the Institute for Defense Studies and Analyses for permitting the translation, publication, and distribution of this work under our cover.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **"دراسات عالمية"**
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب. : 4567
هاتف : 722776 - 9712
فاكس : 769944 - 9712
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

المحتويات

المقدمة 7

موضوعات الأمن الإقليمي 9

اتساع دائرة المخاوف الأمنية في المنطقة 16

المسألة النووية 21

رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN 25

الخاتمة 27

الهوامش 29

المقدمــة

تشكل منطقة شرق آسيا أكبر المناطق دينامية في الاقتصاد العالمي، ففي عام 1995 بلغ معدل النمو الإجمالي للصين 12.8 ٪ ، وهي بذلك على وشك أن تصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم. هذا وتنعم معظم دول شرق آسيا بالازدهار، حيث حققت ماليزيا وتايلاند نمواً سنوياً في إجمالي الناتج المحلي بلغ حوالي 10 ٪، وحققت سنغافورة 8 ٪، وأندونيسيا 6 ٪. أضف إلى ذلك أن مجمل حجم التجارة عبر المحيط الهادي - في عام 1994 - كان يفوق نظيره عبر الأطلسي بنسبة 50 ٪، ومن المرجّح أن يتضاعف هذا الفارق بحلول عام 2000. لقد بدأ التحول السريع لمقاييس النفوذ التقليدية في العالم المعاصر، من المؤشرات العسكرية المحضة إلى نظام أوسع مبني على المقاييس التقنية والإدارية والاقتصادية، وهذه المقاييس يطلق عليها جوزيف ناي Joseph Nye مجتمعة اسم "القوى الليّنة" [1] في العلاقات الدولية، ومن منطلق هذه التحولات يحق لمنطقة شرق آسيا "أن تتفاءل" [2].

إلا أن الأوضاع غير الثابتة - التي تمخضت عنها الحرب الباردة - تعكر صفو هذا التفاؤل، فبدلاً من أن يؤدي هذا التغير التاريخي إلى قدر أكبر من الثقة، ضاعف من حجم القلق حول مستقبل الأمن في منطقة شرق آسيا. والسبب الأكثر وضوحاً لهذا القلق هو عدم وجود البديل للبنية الأمنية التي كانت سائدة في سنوات الحرب الباردة،

ويرجع السبب في هذا - بالطبع - إلى تقلّص الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهادي. مما يجعل المكاسب الاقتصادية - التي حققتها منطقة شرق آسيا في العقود القليلة الماضية - عرضة للخطر.

فالنزاعات السياسية الكامنة، مثل تلك الدائرة بخصوص جزر سبراتلي Spratlys قد تشتعل في أية لحظة. وتحسباً للفراغ الذي خلّفه تقليص الوجود العسكري الأمريكي، أصبحت دول المنطقة تتسابق للتكيّف مع الحقائق الجديدة كما تبدو لها. وبالنظر إلى العوامل التاريخية والجغرافية فإن ظهور "سباق التسلح" - من جديد - بين قوى المنطقة قد يكون أمراً متوقعاً. فقد تنامت ميزانية الصين العسكرية بمعدلات تزيد على 10 ٪ سنوياً، على مدى خمس سنوات متتالية، حتى بلغت 14.9 ٪ عام 1996. كما أن قلق اليابان - من الخلل الحادث في ميزان الأمن - يدفعها إلى السعي لبناء قوة عسكرية خاصة بها. وتحسباً للتحولات الجديدة أصبحت رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان ASEAN" تنفق المزيد من ثرواتها - التي غنمتها مؤخراً - على تقوية وتحديث دفاعاتها.

وتبعاً لذلك فإن الإطار الأمني لدول شرق آسيا - عقب انتهاء الحرب الباردة - تحوّل أساساً من إدارة التنافس في المنطقة بين القوى العظمى، إلى التركيز على تحديد مصادر المنافسة الإقليمية المتزايدة، ومحاولة التوفيق بينها. وتتناول هذه الدراسة أسباب القلق الأمني الكامنة في المنطقة، وترى أن مفاهيم التهديد الجديدة، وتنامي وتيرة التنافس الاقتصادي، وغياب إطار عمل محكم ومتعدد الأطراف لحلّ النزاع، بالإضافة لتنامي الشعور بتقلص اهتمام الولايات المتحدة، وعدم فرض تفوّقها العسكري في منطقة شرق آسيا، ومن ثم لجوء دول المنطقة إلى آليات واقعية للدعم الذاتي، بما في ذلك بناء ترسانة عسكرية، كل ما سبق يعزز من التحديات الأمنية الناشئة في منطقة شرق آسيا. وتنتهي الدراسة بخلاصة تقيّم مستقبل إجراءات التعاون الحديثة، مثل المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا ARF، فقد أنشئ أساساً من أجل تجاوز مفهوم الربح والخسارة الذي تعيشه دول منطقة شرق آسيا.

موضوعات الأمن الإقليمي

تزايد أهمية النزاع الإقليمي

مع أن القضايا المعاصرة المقلقة والمتعلقة بالاستقرار الإقليمي في شرق آسيا، هي في معظمها من مخلفات الحرب الباردة، إلا أنها تختلف عن تلك القضايا التي نجمت في أوربا نتيجة للمواجهة الثنائية بين القطبين الدوليين لأنها تتأثر بعوامل الصراعات الجيوبوليتيكية التي تتفرّد بها المنطقة. ذلك أن استبعاد التنافس بين القوى العظمى لم يؤدِّ في حد ذاته إلى فض النزاعات، بل إن تلك المنافسة الأيديولوجية أزالت في النهاية "آلية التهدئة"[3] التي كانت تساعد على إبقاء النزاعات الإقليمية تحت السيطرة.

إن عدداً كبيراً من الدعاوى المتنافسة حول السيادة، والتحديات التي تواجه شرعية الحكومات، والخلافات على بعض المناطق، كلها توفر أرضا خصبة للنزاعات الإقليمية. ولا تزال هناك حروب قائمة بين عدد من دول المنطقة. فرغم تحسن العلاقات الثنائية عبر مضيق تايوان، ما زالت حكومتا الصين وتايوان في حالة حرب أهلية معلنة. جدير بالذكر أن حكومة بكين أصدرت - في آب/ أغسطس 1993- ورقة بيضاء بشأن "المسألة التايوانية"، تنص على أن الصين "مُخوّلة باستخدام أية وسائل تراها مناسبة، بما في ذلك اللجوء للوسائل العسكرية، للحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها". وعلى نحو مماثل، من المستبعد توقيع اتفاقية سلام بين اليابان وروسيا قبل أن يحسم البلدان نزاعهما على جزر كوريل Kurile. ومع أن حكومتي كوريا وقعتا رسمياً على اتفاقية هدنة عام 1953، فهما فعلياً في حالة حرب، إذ تحشد كل منهما - على حدودها مع الأخرى - قوات عسكرية مكثفة، ومستعدة على الدوام لخوض حرب شاملة[4].

من الجدير بالملاحظة أيضاً أن ثلث عدد النزاعات في منطقة شرق آسيا تقوم على الخلاف حول حدود المياه الإقليمية، وعلى المطالبة بحقوق إقليمية بحرية، مثل النزاع بين اليابان وروسيا حول جزر كوريل Kurile الجنوبية، أو المناطق الشمالية، وبين اليابان والصين حول جزيرة سنكاكو Senkaku في بحر الصين الشرقي، وبين ماليزيا

وسنغافورة حول جزيرة بولاو باتو بوتيه Pulau Batu Putih في مضايق جوهور Johore، وبين ماليزيا وإندونيسيا حول جزيرتي سيبادان Sipadan و ليجيتان Ligitan في بحر سليبس Celebes. ولعل أهم نزاع بحري قابل للاشتعال هو التنافس بين الصين وفيتنام وبروناي وماليزيا وتايوان والفيلبين على جزر باراسل Paracel وسبراتلي Spratly في بحر الصين الجنوبي.

وتبقى هذه النزاعات مجتمعة مصادر للتوتر والشك وسوء التفاهم، وتبرهن بشكل متزايد على أهميتها، من خلال تحديدها لشكل برامج التحديث الدفاعية التي تُجرى حالياً في منطقة شرق آسيا.

تقلّص الدور الأمريكي

ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المتغير الرئيسي في معادلة الأمن لمنطقة شرق آسيا. من خلال الركيزتين التقليديتين للهيمنة الأمريكية في آسيا، وهما النفوذ الاقتصادي الأمريكي في أسواق دول المنطقة، والنفوذ الأمني الناجم عن تحالفاتها الثنائية وقواعدها العسكرية في منطقة شرق آسيا، وإن كانت هاتان الركيزتان آخذتين في التناقص[5].

لقد كانت الولايات المتحدة هي مهندسة الترتيبات الأمنية خلال الحرب الباردة في شرق آسيا، وارتكزت استراتيجيتها في هذا الصدد على إطار واقعي طرحه جورج إف. كينان George F. Kennan. وتشكل الولايات المتحدة مركز هذا الإطار، فيما تشكّل التحالفات الثنائية الإقليمية الأشّعة المنبثقة عنه. ونظراً لتنوع المصالح، اختلف ذلك الإطار - بصورة جذرية - عما كان متبعاً في أوربا الغربية، حيث قادت الولايات المتحدة منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، وهي تحالف متعدّد الأطراف، يشكل بمقتضاه أي اعتداء على أحد أعضائه اعتداءً على جميع الأعضاء.

بيد أن حلفاء أمريكا في آسيا، الذين ازدادت ثقتهم بأنفسهم بعد الحرب الباردة، ينظرون إلى الولايات المتحدة بحذر. وهذا لا يعني أن دول شرق آسيا لا تتصور

- أو لاتريد - أن يكون للولايات المتحدة دور أساسي في إعادة رسم خارطة المنطقة، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. لكنها ترى أن دور الولايات المتحدة التقليدي - فيما يتعلق بالأمن الاقتصادي - آخذ في التراجع، في ظل تزايد مطالب الولايات المتحدة. وبالطبع، فإن الولايات المتحدة - تحت إدارة الرئيس كلنتون - تبدو وكأنها تبحث عن توازن تتخلى فيه عن دور الشرطي العالمي، ولكن دون أن تفك ارتباطها السياسي بالعلاقات الدولية، لأن اهتمام الولايات المتحدة بخفض نفقاتها الدفاعية وتركيزها على أوضاعها الاقتصادية، يحولان دون الاستمرار في القيام بهذا الدور. في الوقت ذاته فإن تزايد اهتمام الولايات المتحدة بقضايا حقوق الإنسان والتعاون الدولي يحول دون فك ذلك الارتباط.

ونتيجة لذلك، أصبح المناخ الأمني مليئاً بالتناقضات، ومن تلك التناقضات الغريبة، أن المناطق التي ترحب فيها الدول الآسيوية بمزيد من السياسة الأمريكية أحادية الجانب، انتهجت فيها واشنطن سياسة "متعددة الأطراف ومتواضعة". وبعد تفاقم القلق حول شكل الأمن الإقليمي للمنطقة - عقب الحرب الباردة - بدأت واشنطن تعطي إشارات مطمئنة إلى أصدقائها. إذ بادرت إدارة الرئيس كلنتون إلى طمأنة الشركاء في المنطقة بأن سياستها تجاه شرق آسيا والمحيط الهادي هي سياسة التزام متواصل، وغير مبنية على مفهوم الانسحاب كما كان يُخشى في البداية. وفي مؤتمر الجمعية الآسيوية المنعقد في طوكيو، قال وليم بيري، نائب وزير الدفاع الأمريكي - آنذاك - إن الولايات المتحدة ستحتفظ بقوات عسكرية دائمة في كوريا واليابان، ما دامت هذه القوات تلقى ترحيباً هناك. وحين قام ونستون لورد، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، بزيارة عواصم المنطقة عبّر عن مضمون الرسالة نفسها، موضحاً أن للولايات المتحدة مصالح حيوية في المنطقة، لذا فهي تتطلع لأن تبقى ملتزمة بشؤون دول آسيا والمحيط الهادي. وقام كبار قادة سلاح البحرية الأمريكية، بمن فيهم الأدميرال ريتشارد ماكي Richard Macke، القائد العام لقيادة المحيط الهادي، بجولة واسعة في المنطقة، أبلغوا فيها قيادة الدول المعنية أن الالتزام الأمريكي بحماية أمن المنطقة قائم ولم يطرأ عليه تغيير.

ومع ذلك فإنه من الواضح تماماً أن الولايات المتحدة ستكون واقعية في تحديد مواضع تدخلها. لأن مبررات بقاء الولايات المتحدة في المنطقة هي مبررات اقتصادية في المقام الأول، ومن ثم فإن التدخل الأمريكي سيتوقف على مدى تأثر المصالح الأمريكية. ويستبعد هوجو دي سانتيس Hugo De Santis أن تتدخل الولايات المتحدة عسكرياً في النزاعات الآسيوية، إذا لم تكن هنــاك قوة أخرى تسعى إلى الهيمنة على المنطقة[6]. وسوف تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق التصريحات الرنانة، والإعراب عن الأسف الشديد، ولن تعمد إلى التدخل العسكري الحاسم في أية أزمة في شرق آسيــا – تستدعي تدخلاً عسكرياً لحلها – ما لم تكن هذه الأزمة ذات تأثير مباشر في المصالح الحيوية الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية.

وإزاء رفض الآسيويين لتجدد مثل هذا الالتزام[7]، بات الأمريكيون يبررون تزايد وجودهم بحجة تعزيز الديمقراطية والتجارة الحرة. وما دامت الولايات المتحدة تعتبر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان دعائم سياستها الخارجية، فمن المحتم نشوء خلاف بينها وبين تلك الدول، التي ترى أن الإلحاح على تلك القيم يُعد تدخلا في شؤونها الداخلية، ومحاولة لتغيير طبيعة أنظمتها. وبالفعل فإن الأشهر الخمسة عشر الأولى من ولاية الرئيس كلنتون شهدت نزاعات اقتصادية وسياسية علنية مع الصين (حول منحها وضع الدولة الأولى بالرعاية وقضية حقوق الإنسان)، ومع اليابان (حول التجارة)، ومع كوريا الشمالية (حول انتشار الأسلحة النووية)، ومع سنغافورة (حول الاعتداء بالضرب على مواطن أمريكي)، ومع إندونيسيا (حول حقوق العمال والتجارة وانتهاك حقوق الإنسان في تيمور الشرقية)، ومع تايلاند (حول تجارة المخدرات)، ومع ماياغار (حول الشرعية السياسية). وهكذا بات خطر التهميش وارداً، ليس نتيجة لـ "تصادم الحضارات"، بل بسبب قلة فهم العوامل الديناميـة الآسيوية، ومصاعب تشكيل استراتيجيات مستنيرة وتكتيكات وأساليب تخدم المصالح الأمريكية على نحو أمثل.

ومهما كانت صحة أهداف السياسة الأمريكية، التي تسعى إلى بناء مجتمع تمثل الولايات المتحدة جزءاً لا يتجزأ منه، فإن سلوك واشنطن الفعلي يظهر عكس ذلك.

تنامي نفوذ اليابان والصين

يشعر عدد كبير من الدول الصغرى في شرق آسيا بالقلق، إزاء تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة، خشية أن يؤدي ذلك إلى ازدياد التنافس بين القوى الإقليمية الكبرى. وكما صرح لي كوان يو Lee Kuan Yew عام 1990، فإن "القوى السياسية المتوسطة الحجم ستتنافس لا محالة على الصدارة"[8]. وفي هذا السياق أصبح تنامي قدرات اليابان والصين – على بسط نفوذهما خارج حدودهما – يخلق قلقاً متزايداً.

في إطار التهديدات المحتملة لأمن اليابان القومي، التي تشكلها ترسانات جيرانها العسكرية الضخمة، ومعظم هؤلاء الجيران يُكنّ عداوات تاريخية لليابان، فإن هناك أربعة نماذج أمنية يدرسها المحللون وصناع السياسية في اليابان؛ وهي: (1) التحالف الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة؛ (2) تعزيز قدرات اليابان الدفاعية؛ (3) المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ (4) إقامة نظام أمني إقليمي في منطقة شرق آسيا[9].

وتصل العمليات البحرية التي تقوم بها اليابان حالياً إلى 1000 ميل بحري، مما يجعلها على مشارف الفلبين. وأخذاً بالمعايير الإقليمية، فإن اليابان تتمتّع بقوة بحرية ضخمة وحديثة جدا، تشتمل على حوالي 100 طائرة مقاتلة مخصصة للمهام البحرية، و 64 سفينة حربية كبيرة (6 مدمرات و 58 فرقاطة) و 14 غواصة. كما تقوم الآن ببناء عدة مدمرات من طراز يوكيكازي Yukikaze مجهزة بأنظمة دفاع وقائية إيجز Aegis، إلى جانب تحديث أسطول غواصاتها، وتخطط للحصول على طائرات للتزود بالوقود جواً لتوسيع مدى تغطيتها الجوية[10].

وكان طبيعياً أن تلفت هذه التطورات انتباه مسؤولي الدفاع في الصين وتايوان وكوريا الجنوبية، وأن تثير مخاوف دول جنوب شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، تستمد الدول المجاورة تطميناتها من ثلاثة محددات: (أ) أن البناء الدفاعي الياباني كان مندرجاً في إطار نشر القوات الأمريكية؛ (ب) طلبت اليابان الإذن، لتقوم بتطوير قدراتها على استخدام قواتها خارج حدودها، خاصة فيما يتعلق بحاملات الطائرات

والقاذفات بعيدة المدى؛ (جـ) ترى اليابان أن هناك تطورات هيكلية مهمة في العلاقات الدولية - في أعقاب انتهاء الحرب الباردة والتقلص النسبي للنفوذ الأمريكي - واستجابة لهذه التطورات بدأت تستعرض قوتها ضمن إطار عمل متعدد الأطراف[11].

من جهة أخرى، ولأول مرة في التاريخ المعاصر، تواجه دول شرق آسيا احتمال نشوء دولة قوية عسكرياً وموحدة سياسياً ونشطة اقتصادياً، هي جمهورية الصين الشعبية، التي تعتبر نفسها قوة كبرى على المستويين الإقليمي والعالمي. جدير بالذكر أن البناء العسكري الصيني لا يُمثل - حتى الآن - تهديداً مباشراً، "لأن الصين حالياً تولي تنمية اقتصادها الأهمية القصوى، وبالتالي فإن تحديث قدراتها الدفاعية يتخذ نهجاً معتدلاً"[12]. ولكن الكثيرين يشعرون بالقلق من نوايا الصين على المدى الطويل. وتشكل جهود الصين لتحديث قدراتها العسكرية عنصراً متزايد الأهمية في الجدل الدائر حول أمن المنطقة.

وقد لوحظ مؤخراً أن الصين آخذة في تغيير سياستها الاستراتيجية، من اتجاه دفاعي إلى القيام بأنشطة وعمليات بحرية على مدى أوسع، لا سيما في مجال تجديد معداتها. فقد اشترت 26 مقاتلة حربية من نوع Ss 4 - 27 من روسيا، ويُتوقع حصولها على طائرات حربية أخرى طراز سوخوي وميج -31 ، مما يحقق لجيش التحرير الشعبي قفزة نوعية - على صعيد قواته الجوية - تصل إلى مستوى جيلين. وحين تصبح هذه القوات جاهزة للعمل سوف تتمكن الصين من الهيمنة على المجال الجوي فوق بحر الصين الجنوبي . إلى جانب ذلك تقوم القوات البحرية لجيش التحرير الشعبي ببناء مدمرات وفرقاطات مجهزة برادارات متطورة وصواريخ حديثة، وكل هذه المعدات، إضافة إلى ثلاث غواصات جديدة (واحدة منها نووية)، ستمكن الصين من الهيمنة على مياه جنوب شرق آسيا[13].

هناك المؤشر أكثر أهمية على تطلع الصين تتطلع إلى استخدام قواتها البحرية خارج حدودها. ففي عام 1993 رُفع تقرير إلى مجلس الشعب الوطني (البرلمان الصيني)، وكشف عن خطط لبناء حاملتي طائرات من طراز Kiev، حمولة كل منهما 48000

طن، وينتهي بناؤهما عام 2005، وتحمل كل منهما 28 طائرة مقاتلة ذات أجنحة ثابتة، وتنطلق بجهاز دفع بخاري. والربط بين اقتناء هذه المعدات وبين الأهداف الاستراتيجية للقدرات الجديدة، إضافة إلى الأهداف البعيدة للبناء العسكري الصيني، كلها أثارت مخاوف قوية في جميع دول شرق آسيا؛ وأثبتت إصرار الصين على إثبات وجودها، بكل ما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات خطيرة على أمن المنطقة.

اتساع دائرة المخاوف الأمنية في المنطقة

باتت المخاوف الأمنية في شرق آسيا آخذة في الاتساع، لتشتمل أيضاً على القضايا الاقتصادية. ذلك أن الأمن الاقتصادي لايأخذ بعين الاعتبار حماية خطوط المواصلات البحرية الحساسة فحسب، بل يأخذ في اعتباره أيضاً حماية الثروة السمكية والموارد البحرية الأخرى. وقد أدى تفاقم الأنشطة غيرالشرعية في بحر الصين الجنوبي - مثل القرصنة والتهريب وصيد السمك غير المرخَّص به - أدى إلى خلق متطلبات جديدة لرصد حركة الملاحة البحرية، ورفع مستوى قدرات وعمليات الشرطة البحرية.

وفي الواقع يُعد أمن الموارد عنصراً هاماً جداً في المسألة الأمنية المعقدة لمنطقة شرق آسيا. ومن العناصر المهمة في هذا الصدد، أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للقانون البحري، أعلن إنشاء مناطق اقتصادية محظورة يبلغ مداها 200 ميل. وهذا بالطبع يتطلب وجود قدرات لمراقبة وحماية المناطق الغنية بالموارد البحرية، التي تشكل في كثير من دول المنطقة مساحات تفوق مساحة أراضيها. ففي ماليزيا مثلاً، أصبحت حماية المصالح الاقتصادية - في المناطق الاقتصادية المحظورة - عنصراً جديداً في الخطة الدفاعية الخمسية 1986 - 1990[14]. كما تزايدت حصة الدفاع كثيرا في خطة 1991 - 1995، على أساس الحاجة إلى "رفع مستوى قدرات ماليزيا على السيطرة في المناطق الاقتصادية المحظورة وحمايتها"[15].

بناء الترسانات العسكرية في المنطقة

أسفر الغموض الاستراتيجي في شرق آسيا عن الإسراع في بناء ترسانات إقليمية. ففي نظام أساسه الاعتماد على النفس، تبقى الواقعية هي إطار العمل التحليلي لتفهم الوضع الأمني، ومن ثم يمكن تفسير عمليات البناء العسكرية على أنها محاولة للدفاع عن النفس، أو ردع من يهددون أمن دولة ما. ومثال على ذلك، الإجراءات التي اتخذتها بانكوك لحماية مناطقها الصناعية على الساحل

الشرقي، والقريبة من غرب تايلاند في بحر أنداماًن Andaman؛ إذ تخطط بانكوك لبناء أساطيل بحرية تعمل في المحيطين الهادي والهندي، وشراء فرقاطات جديدة وحاملتي طائرات مروحية، وبناء ثلاث قواعد بحرية، إضافة إلى برنامج لبناء الغواصات[16]. وهذه القدرة البحرية يمكنها أن تستكمل وتعزز نظام الحماية الأمنية المشتركة للمنطقة، لكن تايلاند ليس لها خطط من هذا القبيل، فمعداتها البحرية الجديدة مستقلة عن الترسانات البحرية لكل من ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا، وإن كانت موازية لها. وربما كان الدافع لبناء هذه الترسانات يرجع إلى اعتبارات توازن القوى.

ولمواجهة المستقبل الاستراتيجي - الذي يكتنفه قدر كبير من الغموض - أصبحت دول المنطقة تخطط للتعامل مع الاحتمال الأسوأ. وكما أشار نجيب، وزير دفاع ماليزيا، في تموز/ يوليو 1993، فإن نهاية الحرب الباردة جعلت المناخ الأمني في شرق آسيا "متقلبا ولا يمكن التنبؤ به"، وعلى الدول "أن تعد نفسها للاحتمال الأسوأ"[17]. ومن ثم، "فإن أفضل ما يوصف به الاتجاه الاستراتيجي في شرق آسيا هو احتدام المنافسة على تحديث القوات المسلحة، إن لم يكن - بالفعل - سباقاً للتسلح"[18].

ويقوي هذا الاتجاه نحو التسلح عوامل أخرى مثل النمو الاقتصادي، واعتماد الدول على إمكانياتها الذاتية، ووفرة المعروض من المعدات الدفاعية، وهو ما سنتعرض له فيما يلي.

النمو الاقتصادي

شهدت معظم دول شرق آسيا نمواً متعاظماً خلال العقود القليلة الماضية، مكّنها من الإنفاق بسخاء على برامج مشترياتها من الأسلحة، وتُمثل معدلات النمو الاقتصادي أفضل مؤشر على ازدياد النفقات الدفاعية في المنطقة بأسرها، وبخاصة في دول رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN. فقد أُعدّت سلسلة من الدراسات عن علاقة

الإنفاق الدفاعي بالنمو الاقتصادي، منذ بداية الستينيات حتى نهاية الثمانينيات، وأثبتت وجود ترابط دائم ووثيق وإيجابي بين هذين العاملين[19]. فالدول التي تتمتع بأعلى معدلات نمو في إجمالي الناتج المحلي - مثل سنغافورة وماليزيا - لديها أعلى معدلات في الإنفاق الدفاعي، بينما نجد أن الدول ذات النمو الاقتصادي الأبطأ - مثل إندونيسيا والفيلبين - حققت أدنى الزيادات في نفقاتها الدفاعية.

اعتماد الدول على إمكانياتها الذاتية

مع نهاية الحرب الباردة وتغير المناخ الإقليمي، عزمت دول كثيرة في شرق آسيا على تعزيز دفاعاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية، لتتمكن من التعامل بصورة أفضل مع المستجدات الإقليمية. والنموذج الماليزي مثير للاهتمام بشكل خاص، إذ يمثل جهداً واعياً لرفع مستوى التكنولوجيا، بغرض بناء قدرات ذاتية في مجال المعدات الإلكترونية البحرية الحديثة وأنظمة التحكم بالأسلحة، في حوض "لوموت Lumut" البحري لبناء السفن. وبالفعل أعلن وزير الدفاع الماليزي عن حصول بلاده على فرقاطات، ومقاتلات ميج ـ 29 وإف/ إيه 18. كما أعلن عن خطط لشراء غواصة متوسطة الحجم، باعتبارها "عملية تحديث طبيعية لبلد لا يريد التخلف عن ركب التغير التكنولوجي السريع الحاصل في مجال الدفاع"[20]. وسوف تشكل القدرات العسكرية الماليزية - المخطط لها - قوة بحرية، ترمي إلى محاربة القرصنة وعمليات الصيد غير المشروع، إضافة إلى توفير دوريات أمنية لحماية المناطق الاقتصادية المحظورة، والقدرة الذاتية للدفاع عن ملكية ماليزيا لجزر سبراتلي Spratly.

وفرة المعروض من المعدات الدفاعية

بعد انتهاء الحرب الباردة وتقلص ميزانيات الدفاع في الولايات المتحدة وأوربا، بدأ منتجو السلاح يروجون بضاعتهم في آسيا بشكل متزايد، للتعويض عن التراجع الذي أصاب أسواقهم المحلية. وهكذا أصبحت المرحلة الراهنة تمثل "عصراً جديداً" يتم فيه

انتشار الأسلحة "بدافع التصدير"[21]، وأدى التنافس الشديد في سوق السلاح إلى تصعيد نوعي في شحنات السلاح. كما أن هناك كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية - في الولايات المتحدة وروسيا وأوربا - خرجت من الخدمة، مما أدى إلى توافر مخزون هائل من الأسلحة والمعدات الفائضة، التي تسعى الحكومات وشركات صناعة الأسلحة إلى بيعها بأسعار متدنية.

وأبدت روسيا بصورة خاصة استعدادها لبيع أجزاء كبيرة من فائض مخزون السلاح لديها - الذي أصبح مستهلكا - إلى دول شرق آسيا الراغبة في بناء قواتها العسكرية. ووقّعت مع الصين بالفعل عدة اتفاقيات لبيع مقاتلات سوخوي - 27، وميج - 31. كما تفاوضا حول مجموعة واسعة من المشتريات الأخرى، مثل قاذفات تي يو - 22 باكفاير، وطائرات الإنذار المبكر تي 1- 76، وصواريخ أرض - جو، وأنظمة رادار للإنذار المبكر والدفاع الجوي، ودبابات قتال رئيسية طراز تي - 72 وعربات مدرعة وسفن حربية[22]. وعرضت روسيا على ماليزيا بيع مقاتلات ميج - 29 ومروحيات مضادة للدبابات من طراز ميج - 35، وعرضت على إندونيسيا صواريخ سكود ونسخا مطورة من المقاتلة ميج - 21، كما عرضت غواصات ومروحيات وسفناً حربية وعربات قتالية مدرعة وزوارق لخفر السواحل، على دول أخرى في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)[23].

وعلى ضوء ما سبق نجد أن جهود التحديث العسكري في شرق آسيا، تتخذ منحى عاماً تصاعدياً. وهناك بعض التوجهات المشتركة المهمة، تتجلى بصورة واضحة في برامج مشتريات السلاح التي يجري تنفيذها حاليا في المنطقة، وهي تشمل:

* أنظمة للقيادة والاتصالات والسيطرة المركزية.
* أنظمة استخبارية تكتيكية واستراتيجية مركزية.
* طائرات مقاتلة متعددة الأغراض، مزودة بأسلحة هجومية بحرية، إضافة إلى أسلحة تؤمن لها تفوقا جويا (مثل إف - 16 وإف - 18).

* طائرات استطلاع بحري (مثل بي - 3).
* صواريخ مضادة للسفن (مثل هاربون Harpoon، وإكسوست Exocet).
* مدمرات بحرية وفرقاطات وسفناً حديثة للدوريات في عرض المحيطات.
* غواصات.
* أنظمة للحرب الإلكترونية.
* قوات تدخل سريع.

وفي تقدير ديزموند بول Desmond Ball [24]، فإن السلاح الجوي يحتل مكان الصدارة في برنامج تحديث القدرات العسكرية في المنطقة، باعتباره الوسيلة الأساسية لاستخدام القوات خارج الحدود. وبحكم أن القوة الجوية هي بطبيعتها قوة هجومية، فإن تعزيز تلك القوة، نوعاً وكماً، قد يؤدي إلى تنفيذ برامج تسليح غير متوقعة وغير مرغوب فيها.

إن شراء معدات أخرى مثل الغواصات والصواريخ بعيدة المدى المضادة للسفن ، تشكل مصدراً للقلق، قد يتحول إلى أزمة. لأن العمليات تحت سطح الماء مسألة مبهمة وتكتنفها الشكوك، والفوضى، وفقدان السيطرة، والحوادث.

وعلى نحو مشابه، فإن تصويب الصواريخ بعيدة المدى المضادة للسفن، على أهداف تقع خارج المجال البصري، يزيد من احتمالات الخطأ وسوء التقدير، ويصبح حدوث تصعيد غير متعمد أمراً وارداً.

المسألة النووية

هناك سبب جوهري يحتم إعادة النظر في الاحتياجات الأمنية - التي اكتسبت مكانة مميزة في شرق آسيا - ألا وهو "الخيار النووي" . لأن المناخ الاستراتيجي المتقلب عقب الحرب الباردة، مقرونا بنزعة جديدة إلى إثبات الوجود على مستوى كل دولة، أثار جدلا مستمراً حول قدرة المنطقة على صنع السلاح النووي، بعد أن أصبحت نزعة التسلح النووي - لدى الدول الرئيسية في المنطقة - مثالاً واضحاً على "المعضلة الأمنية" في العلاقات الدولية، حيث يقيّم كل طرف درجة التهديدات التي يتعرض لها بناءً على قدرات الخصم، وتبدأ كل الأطراف في التخطيط لمواجهة "الاحتمال الأسوأ" .

ومن الأمثلة المهمة - في هذا الصدد - دخول اليابان في اقتصاد البلوتونيوم . فمن ناحية ينجم القلق، إلى حد ما، عن كميات البلوتونيوم الضخمة التي سوف تستوردها اليابان أو تنتجها محليا على مدى العقدين القادمين . ومن ناحية ثانية هناك تصريحات تثير المخاوف، أدلى بها كبار السياسيين والمسؤولين اليابانيين، وتوحي بأن وجهات نظرهم تجاه التسلح النووي ليست متوافقة . وقد أكدت الحكومة اليابانية - باستمرار - على التزامها بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ونفت وجود أية نية لديها لحيازة أسلحة نووية . ولكن هناك بعض البيانات المقلقة، صدرت عن عدد من رؤساء الوزراء، مثل كيشي Kishi(1957)، وأوهيرا Ohira (1979)، وناكاسوني Nakasone (1984)، وكذلك وكالة الدفاع اليابانية، ومفادها أن الحصول على أسلحة نووية أمر غير محظور في دستور اليابان، ما دام الغرض منها دفاعيا وليس هجومياً . وفي عام 1967 قال رئيس الوزراء ساتو Sato : "إن المبادئ اللانووية الثلاثة، التي تُلزم اليابان بعدم إنتاج أسلحة نووية، أو تملّكها، أو السماح بنشرها على الأراضي اليابانية، ليست ثابتة، وإنما يمكن تغييرها" . وفي مطلع عام 1970 ذكرت دراسة صادرة عن وكالة الدفاع، أن اليابان لا تستطيع الاعتماد - إلى ما لا نهاية - على "المظلة النووية" الأمريكية، طالما أن أمريكا تشهد انحداراً اقتصادياً . وأوصت الدراسة بأن تعمد اليابان إلى تسليح نفسها بمعدات نووية تكتيكية . وفي تموز/ يوليو 1992، أثناء

انعقاد قمة الدول السبع الكبرى، أبدت طوكيو تردداً واضحاً إزاء موافقتها على تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لأجل غير مسمى وبصورة غير مشروطة، وقالت إن هذا التمديد لأجل غير مسمى من شأنه أن يقيد أيدي الحكومات المستقبلية في اليابان، في حال نشوء تهديدات أمنية جديدة.

ويميل مخططو السياسة الأمنية في اليابان إلى الاعتقاد بأن استعراض قدراتها التقنية قد يفي بغرض تحقيق أمنها (أو ما يطلق عليه الردع المستتر) ولكن هناك مخاطر كامنة في هذه العملية، "لأن الردع المستتر إذا كان مفيدا بالنسبة لليابان، فهو مفيد أيضاً لدول أخرى"[25]. وبالفعل أصبح مخططو السياسة الأمنية في كوريا الجنوبية يؤيدون حصول بلادهم على قدرات فصل البلوتونيوم، من أجل تحقيق هذا الغرض، أي غرض الردع المستتر.

ففي السبعينيات سعت كوريا الجنوبية إلى امتلاك القدرة على صنع الأسلحة النووية، إلا أنها تراجعت نتيجة لتهديدات الولايات المتحدة بفرض عقوبات عليها. وفي عام 1984 سعت سيؤول ثانية للحصول على معدات تكنولوجية من كندا لإعادة معالجة المواد النووية، لكن أوتاوا تراجعت عن عقد الصفقة بتأثير من واشنطن، مما أثار استياء سيؤول. أما في المستقبل فإن هذه الضغوط قد لا تكون مجدية كثيراً، خاصة إذا كانت سيؤول ترى أن مصالحها الأمنية القومية الحيوية عرضة للخطر. وبعبارة أخرى "إذا اقتنت بيونغ يانغ Pyongyang (عاصمة كوريا الشمالية) أسلحة نووية، سيصبح الدافع كبيراً بالنسبة لسيؤول لكي تحذو حذوها"[26].

في الوقت نفسه تشعر كوريا الشمالية بأن امتلاكها للأسلحة النووية يوفر لها رادعا فعالاً في مواجهة التهديدات النووية الأمريكية، و"معادلاً استراتيجياً"، لموازنة تنامي القوة العسكرية لكوريا الجنوبية، و"تعويضاً استراتيجياً" عن خسارتها الفعلية لحليفتيها الرئيسيتين، روسيا والصين.

وعندما تفاقم التوتر بين تايوان والصين، شعرت تايوان أيضا بحاجتها إلى تذكير الصين بقدرتها على تفعيل برنامج تطوير أسلحتها النووية، الذي سبق أن

أوقفته. فقد أبلــغ الرئـيس لي تنج-هوي Lee Teng - hui أعضــاء البرلمان التايــواني أنه يتوجب عليهـم أن يناقشوا ما إذا كانت تايوان بحاجة إلى ترسانة نووية للدفاع عن نفسها. وجاء هذا الموقف الجريء بعد يوم واحد من استكمال الصين سلسلة مناورات عسكرية وتجارب صاروخية قبالة ساحل تايوان. وفي تعليقات بثها التلفزيون المحلي قال الرئيس لي Lee أمام المجلس "علينـا إعـادة دراسة المسـألة من وجهة نظر بعيدة المدى"[28]. ويذكر أن المحاولة الأولى لتايوان للحصول على أسلحة نووية حدثت عام 1970، إلا أن الولايات المتحدة مارست ضغطاً قوياً - على ما يبدو - وأثنتها عن المضي قدماً. ومع ذلك، ففي عام 1987 اكتشف المسؤولون الأمريكيون أن تايبيه Taipei كانت قد بدأت ببناء مفاعل صغير، لاستخراج البلوتونيـوم وإعادة معالجته، في لونج تان Lung Tan، وما زالت هناك تقارير دورية تشير إلى استمرار مختبرات الحكومة في إجراء أبحاث سرية حول الأسلحة النووية.

وأخيراً تأتي الصين، أكبر قوة نووية وأعظم قوة عسكرية تقليدية في شرق آسيا. وإن كانت جميع أسلحتها النووية تقريبا، بما في ذلك صواريخها البالستية التي تُطلق من الغواصات، ذات مدى قصير نسبياً، مما يعني أنها تُطلق على أهداف إقليمية فقط، وهذا يشكل مصدر قلق واضح لدول المنطقة.

خلاصة القول إن النموذج الواقعي يبدو هو الأصلح لفهم الوضع الأمني في شرق آسيا. وفيما يبقى الهيكل الأساسي - في شرق آسيا - مُؤلّفاً من أعضاء يعتمد ترتيبهم على قدراتهم المختلفة، فإن العملية التي تزيد التفاعل بين هذه الدول، ستعتمد على إيجاد مؤسسات وأنظمة جمركية جديدة. وكما يرى أندرو ماك Anderw Mack وبولين كير Pauline Kerr، فإن إجماعاً واسعاً بدأ يظهر حول عدد من القضايا الأمنية[27].

ومنذ بداية عملية التعاون الأمني، أصبحت العبارة الأساسية المستخدمة هي "إرساء عادة الحوار". وهناك اتفاق على أن "الحوار المتعدد الأطراف" يعزز الوضع الأمني، لأنه يشجع الدول على تبادل المعلومات والتعبير عن النوايا والحد من التوتر وفض الخلافات وبناء ثقه متبادلة.

وهناك دعم عام لمبدأ "بناء الثقة"، وإن كانت مفاهيم دول شرق آسيا عن "بناء الثقة" تختلف عن تلك المفاهيم الغربية ذات التوجه العسكري، التي أقرها مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا، حيث ينصبّ التركيز على الممارسة العملية أكثر منه على بناء المؤسسات.

ولطالما أشار رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد Mahathir Mohamad إلى أن الخطوة الأولى هي العمل الهادئ، كي تتعرف الدول على بعضها البعض. وأن التركيز ينبغي أن ينصبّ على الحوار والعمليات التدريجية المتفق عليها، بعيداً عن الرسميات والأطر المؤسساتية. والمفاهيم الغربية للبناء الأمثل للثقة ليست مرفوضة، ولكنها غير ملائمة في هذه المرحلة. وعلى حد تعبير مسؤول رفيع المستوى في رابطة دول جنوب شرق آسيا، فإن "الشعوب عندما تتحدث عن "إجراءات بناء الثقة"، فهي تنظر إليها بمفهوم الحرب الباردة، أي تبادل المعلومات، ومراقبة المناورات العسكرية، وغير ذلك. أما نحن فننظر إلى "إجراءات بناء الثقة" بنظرة أشمل، ومن رأينا أن الحوار والنقاش وعقد الاجتماعات تساهم أيضاً في زيادة الوضوح والمصداقية، وعليه يمكن اعتبارها عملية لبناء الثقة".

رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN

إن فكرة التعاون الأمني هي التي تحظى بتأييد واسع في المنطقة، على العكس تماماً من التوجه العسكري القوي لمفهوم الأمن المشترك كما يتصوره الغرب. وقد يبدو التعاون الأمني - لأول وهلة - متطابقاً مع الأمن المشترك، فكلاهما يتضمن أسلوب التحاور مع الخصم، وضرورة الابتعاد عن عقلية الردع. كما يؤكد كل منهما على أن الأمن مفهوم واسع يشتمل على سلسلة من العوامل غير العسكرية. لكن التعاون الأمني يسعى إلى اتباع منهج تدريجي في إقامة مؤسسات متعددة الأطراف. وهو أكثر مرونة في تصوره للترتيبات الخاصة بميزان القوى، التي تساهم في تثبيت دعائم الأمن الإقليمي، وأهمية الحفاظ عليها، والعمل في إطارها. وتتيح هذه الترتيبات المجال للتعددية المؤسساتية كي تستقر وتترسخ. وبالتالي فإنها يمكن أن تتطور لتصبح تصوراً أمنياً يحظى بالقبول على نطاق واسع في دول منطقة شرق آسيا، الأمر الذي يعكس السمات والمشاكل الفريدة في المناخ الأمني للمنطقة.

من حيث المبدأ، يُقر التعاون الأمني بأولوية مصالح كل دولة على حدة، إضافة إلى حقائق الدفاع الإقليمي وحتمية تنافس المصالح، لكنه يشير أيضاً إلى أن تعزيز الأمن يجب ألا ينظر إليه بمنظور الربح والخسارة في إطار المعضلة الأمنية. وهناك إقرار بأن العلاقات الثنائية ستظل هي الأقوى، في المرحلة الراهنة على الأقل، باعتبارها الوسيلة الأساسية التي تتعامل بها دول المنطقة. ومن خلال وجهة النظر هذه، يمكن القول إن النشاط المتعدد الأطراف لا يشكل تحدياً للعلاقات الثنائية القوية، بل هو متمم لها.

ومن الضرورة بمكان توجيه اهتمام أكبر إلى العلاقات المتجددة التي بدأت تنشأ في هذه المنطقة النشطة فقد أصبح تنامي الحوار الأمني - متعدد الأطراف - يشكل تحدياً متزايداً للمفاهيم الواقعية السائدة. وفيما يحجم هذا الحوار عن التنافس مع السيطرة الحكومية في كل دولة، فإنه يشكل - بمجرد وجوده - هوية إقليمية جديدة. ومن أهم التطورات التي حدثت عام 1991 أن المؤتمر الوزاري التابع لرابطة دول جنوب شرق آسيا، والذي كان حتى ذلك الحين لا يهتم إلا بالشؤون السياسية والاقتصادية، أعلن،

وللمرة الأولى، أن مجلسه سيأخذ بعين الاعتبار إجراء مناقشات أمنية. وفي السنة التالية ذهب رؤساء دول الرابطة إلى أبعد من ذلك، فأعلنوا أن دول جنوب شرق آسيا "سوف تكثف حواراتها الخارجية في القضايا السياسية والأمنية عبر مؤتمرها الوزاري". وفي عام 1993، عقب الاجتماع الأول لكبار مسؤولي ذلك المؤتمر حول الأمن، أُسس المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا كأول منتدى على مستوى المنطقة يهدف خصيصا إلى معالجة القضايا السياسية والأمنية. وعُقد أول لقاء لهذا المنتدى في بانكوك في تموز/ يوليو 1994.

وهكذا، قامت رابطة دول جنوب شرق آسيا بدور ريادي، في محاولة منها لبناء هيكل أمني لشرق آسيا عقب الحرب الباردة. ومؤخراً تم تداول "ورقة تصورات" تؤكد مجدداً أن المنتدى الإقليمي يجب أن يكون منهجاً ارتقائيا يعمل بموافقة جماعية، ويتقدم بخطى تحظى برضى الجميع. وتحدد هذه الورقة منهجاً ذا ثلاث خطوات، بدءاً بإجراءات بناء الثقة، ثم الدبلوماسية الوقائية، وانتهاءً بفض النزاعات.

هناك مؤسسات متعددة الأطراف موجودة أصلا في المنطقة، قبل إنشاء المنتدى الإقليمي، وهي في معظمها اقتصادية محضة، وكان عملها يتركز حول التعاون الاقتصادي على المستوى الحكومي، بين دول آسيا المطلة على المحيط الهادي. ولكن تم الاتفاق الآن على اعتماد الحوار متعدد الأطراف كأساس لتعزيز الأمن، وكانت المرة الأولى - في تاريخ المنطقة - التي يُعطى فيها الحوار صفة رسمية مؤسساتية.

الخاتمة

لا شك أن الحماس الراهن للتعاون في المنطقة سيؤثر في عملية تخطيط الدفاع الإقليمي، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بافتراضات واقعية غير مشجعة. وإن كان يجب التحقق من هذا الأمر، لأن المنطقة لم تتحرك - حتى الآن - باتجاه الأمن الجماعي، الذي يعتبر محصلة الليبرالية الجديدة. فهناك توسيع تدريجي للتعاون العسكري بين ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة في مضيق ملقا Malacca، وبين سنغافورة وتايلاند والولايات المتحدة في كوبرا جولد Cobra Gold، ورغم كل ذلك فإن المقترحات الإقليمية - مثل تشكيل قوة بحرية إقليمية - لمْ تتعد مرحلة النقاش النظري.

والخلاصة أن معظم المنظِّرين في مجال العلاقات الدولية يجدون في الواقعية والليبرالية الجديدة تفسيرين بديلين للسياسة الخارجية، وإن كان كلا المنهجين، في شرق آسيا، يُستخدمان في وقت واحد ولغاية واحدة، ألا وهي ضمان عدم اللجوء إلى فض المنازعات بالقوة العسكرية.

الهوامش

1. Joseph Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990).
2. Sarasin Virapho, "A post-Cold War architecture for peace and security" in Bunn Nagara and K.S. Balakrishnan, eds., *The Making of a Security Community in the Asia-Pacific* (Malaysia: ISIS, 1994).
3. Bates Gill, "Northeast Asia and multilateral security institutions," *SIPRI Yearbook* 1994, p. 153.
4. Robert A. Manning and Paula Stern. "The myth of the Pacific Community," *Foreign Affairs*, November/December 1994, p. 85.
5. Ibid., p. 99.
6. Hugo De Santis, "Europe and Asia without America," *World Policy Journal* 10 (Fall 1993), p. 39.
7. Robert A. Manning and Paula Stern, p. 87.
8. Cited in Jonathan Sikes, "Asia puts its wealth in military," *Washington Times*, February 12, 1990, p. 7.
9. For a detailed analysis, see Sanjana Malhotra, "Japanese defence in the 1990s," *Asian Strategic Review 1993-94,* (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analysis, 1994).
10. Desmond Ball, "Trends in military acquisitions: Implications for security and prospects for constraints/controls" in Bunn Nagara and K.S. Balakrishnan, eds., p. 135.
11. Sheldon W. Simon, "East security: The playing field has changed," *Asian Survey* 34 (December 1994), p. 1051.
12. Kensuke Ebata, "Japan Poised for promotion," *International Defence Review,* No. 11, 1993, p. 871.

13. Tai Ming Cheung, "China's buying spree," *Far Eastern Economic Review*, July 8, 1993, pp. 24-26.
14. Fifth Malaysia Plan 1986-1990 (Kuala Lumpur: National Printing Department, 1986), p. 545 cited in Bunn Nagara and K.S. Balakrishnan, eds., p. 138.
15. Malaysian Ministry of Finance, Economic Report 1990-91 (Kuala Lumpur: 1990), p. 28 cited in Bunn Nagara and K.S. Balakrishnan, eds., p. 138.
16. J. N. Mak and B.A. Hamzah, "Navy blues," *Far Eastern Economic Review*, March 17, 1994, p. 30.
17. Cited in Andrew Mack and Pauline Kerr, "The evolving security discourse in Asia-Pacific," *The Washington Quarterly*, Winter 1995, p. 131.
18. Sheldon W. Simon, "Realism and neoliberalism: International relations theory and Southeast Asia security," *The Pacific Review* 8:1, 1995, p. 15.
19. See Geoffrey Harris, "The determinants of defence expenditure in the ASEAN region," *Journal of Peace Research* 23, No. 1, March 1986, pp. 41-49; David D. H. Denoon, *Defence Spending in Southeast Asia* (Singapore: Institute of South-East Asian Studies, 1987), pp. 48-71; and Andrew L. Ros, "The international arms trade, arms imports and local defence production in ASEAN" in Chandran Jeshurun, ed., *Arms and Defence in South-East Asia*, (Singapore: Institute of South-East Asian Studies, 1989), pp. 1-41.
20. Interview with the Malaysian Defence Minister in *Asia-Pacific Defence Review* 8:1, 1995, p. 15.
21. Susan Willett, "Eragon's fire and tiger's claws: Arms trade and production in Far East Asia," *Contemporary Security Policy* 15, No. 2, August 1994, p. 114.
22. See Tai Ming Cheung, "Loaded weapons: China on arms buying spree in former soviet Union," *Far Eastern Economic Review*, September 3, 1992, p. 21.
23. Michael Vatikiotis and Tai Ming Cheung, "Bearing arms: Russia poised to sell weapons in Asean," *Far Eastern Economic Review*, December 24, 1992, p. 20.

24. Desmond Ball, "Trends in military acquisitions," in Bunn Nagara and K.S. Balakrishnan, eds., p. 151.
25. Andrew Mack, "A nuclear-free zone for Northeast Asia," *The Journal of East Asian Affairs* 9, No. 2, Summer/Fall 1995, p. 298.
26. Tai Ming Cheung, "Nuke begets nuke," *Far Eastern Economic Review*, June 4, 1992, p. 4.
27. Andrew Mack and Pauline Kerr, p. 128.

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1 - يقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.
2 - يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3 - يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في أماكن أخرى.
4 - تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.
5 - يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً : إجراءات النشر

1 - تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.
2 - يرفق مع الترجمة صورة من المقال باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3 - يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.
4 - تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.
5 - يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة خلال شهر من تاريخ إخطاره.
6 - تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر عن سلسلة "دراسات عالمية"

1 - **نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية**
أفنر كوهين

2 - **السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها**
ستيفن لمباكيس

3 - **النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)**
جوليان ثوني

4 - **حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء**
ستيفن داجت، جاري جي باجليانو

5 - **رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي**
فرانسيس فوكوياما

6 - **القدرات العسكرية الإيرانية**
أنتوني كوردزمان

7 - **برامج الخصخصة في العالم العربي**
هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز

8 - **الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل**
هيو روبرتس

9 - **المشاكل القومية والعرقية في باكستان**
أبها دكسيت

10 - **المناخ الأمني في شرق آسيا**
سنجانا جوشي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - **المتناطحون : المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا**
لستر ثرو

2 - **حرب اليمن 1994 : الأسباب والنتائج**
إعداد : جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994 : Causes and Consequences**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - **امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**
فيبي مار ووليم لويس

5 - **الحرس الثوري الإيراني : نشأته وتكوينه ودوره**
كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf : A Search for Stability**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - **إيران والخليج : البحث عن الاستقرار**
إعداد : جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World : Challenges and Threats**

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

1 - **الحروب في العالم : الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط**
جيمس لي ري

2 - **مستلزمات الردع : مفاتيح التحكم بسلوك الخصم**
ديفيد جارنم

3 - **التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**
هيثم الكيلاني

4 - **النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين : تفاعل بين قوى السوق والسياسة**
هوشانج أمير أحمدي

5 - **مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث : البعد العربي**
حيدر بدوي صادق

6 - **تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية - التركية**
هيثم الكيلاني

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

1 - **Inter-Arab Relations in the Post-Peace Era**

Ann M. Lesch

2 - **Israel at Peace with the Arab World**

Mark Tessler

3 - **Deterrence Essentials: Keys to Controlling an Adversary's Behavior**

David Garnham

4 - **The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World**

Karen Feste

5 - **Oil at the Turn of the Twenty-First Century : Interplay of Market Forces and Politics**

Hooshang Amirahmadi

6 - **Beyond Dual Containment**

Kenneth Katzman

7 - **Information Warfare:Concepts, Boundaries and Employment Strategies**

Joseph Moynihan

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

---

1 - الطاقة في الخليج : تحديات وتهديدات

2 - المياه في العالم العربي : آراء واحتمالات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب.: 4567 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 (2-971) ـ فاكس : 769944 (2-971)
e-mail: root @ ecssr. edu